

سياسة أمريكا النقدية

الرئيس روزفلت والدولار

يتبع رأى العالمى سياسة الرئيس روزفلت الاقتصادية والنقدية بمتتبعى الاهتمام . وما زالت مشكلة الدولار الأمريكى فى مقدمة المسائل المالية للدولار من عظيم الارتباط بسير النقد فى كثير من الامم ومن عظيم الأثر فى سير التجارة الخارجية العالمية لأن أمريكا من أعظم الدول المصدرة فى العالم . وفى مصر تعطينا مسألة الدولار بنوع خاص لما لها من أثر كبير فى سير أسعار القطن . وقد قرأنا فى هذا الموضوع مقالا للعلامة الاقتصادى الأمريكى الدكتور ايرفينج فيشر فى مجلة Annals الأمريكية فرأينا أن تلخصه لقراء الرسالة فيما يأتى :

قال الرئيس روزفلت فى ٣ يوليو الماضى ما يأتى : « ان الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن الدولار الذى يكون له بعد جليل من عصرنا من قوة فى الشراء وفى اداء الدين بالدولار الذى تؤمل ان نحصل عليه فى القريب العاجل ،

و يتفق جميع علماء النقد الذين درسو هذه المسألة مع العلامة مينارد كينس (١) فى ان الرئيس روزفلت « مصيب كل الاصابة ، ومع ذلك فان أغلبية الشعب الأمريكى لم تقتنع فيما يظهر بهذه الحقيقة . يدأنه من الخطر ان تترك المسائل الفنية لحكم الجمهور . ويعتمد الرئيس روزفلت فى عمله على مؤازرة اثنين من أعظم خبراء النقد فى العالم هما : الدكتور وارنر الاستاذ بجامعة كورنل ، والدكتور هارفى روجرز الاستاذ بجامعة ييل

ونرى عند تحليل كلمات الرئيس روزفلت ان سياسته النقدية تقوم على غايتين : الاولى هى رفع مستوى الائتمان ، والثانية هى الاستقرار او تحديد مستوى الائتمان . وقد قال الرئيس روزفلت فيما يتعلق بالمسألة الاولى ما يأتى :

« ان الحكومة تنوى ان تعيد على رفع ائتمان الحاجات الى حد يمكن اولئك الذين اقترضوا مالا من ان يؤدوا ذلك المال بنفس نوع الدولار الذى اقترضوا به ، ونحن لانريد ان نمكّنهم من الحصول على دولار يكون من الرخص بحيث يمكنهم من الاداء بأقل

(١) اشر. علما الاقتصاد والنقد الانكليز

ما اقترضوا ، ونريد ببساطة أخرى ان نصلح خطأ ارتكب لأن نحدث خطأ جديدا فى الناحية الأخرى ،

واذا كان التضخم النقدى امرا لا يرغب فيه ، فكذلك التمسك النقدى مما لا يستحب . ونستطيع ان نقول ان تدهور الاقتصادى الحاضر يرجع فى معظمه الى التمسك النقدى . وهو « تمسك » فى الدين ، والدين والتمسك يضاعلان معا . وقد كان عبء الدين الذى تواجهه الاممة قادحا ، فادى ذلك الى تدهور البيع ، ونقص الودائع فى البنوك بسبب تصفية القروض ، وكان هذا الانكماش فى تداول النقد ، والمحبوط فى البيع ، سببا فى هبوط مستوى الائتمان ورفع قيمة الدولار من حيث القوة الشرائية بما يبلغ ٨١ فى المائة ، وهذا يعنى ان كل دين كانت قيمته الف دولار ، أصبح يعادل ١٨١ دولارا ؟ وكان هذا أصعب واشق فى الاداء .

وقد كان هذا المجهود الذى بذل فى اداء الدين سببا فى نقص ودائع البنوك ، ومن ثم فى زيادة الديون ، وكلما حاول الشعب الأمريكى ان يتخلص من دينه كلما شعر ان عبء الدين يزداد ، وذلك لأن الدين يجب ان يقاس بقيمة السلع الحقيقية . وهذا هو لغز الركود التجارى . فعن قد أدبنا فى الظاهر ٢٠ فى المائة من ديوننا ، ولكننا فى الحقيقة زدنا هذه الديون ٤٠ فى المائة بمبادلنا فى سبيلها مدى اربعة أعوام من السلع الحقيقية

وللسألة وجوه كثيرة يبرها خصوم الرئيس روزفلت . اولها ان هذا التضخم النقدى هو تضخم غير محدود . والواقع ليس كذلك . بل ليس فى أمريكا رجل مشول يقول بالتضخم غير المحدود ، وكل ما هنالك هو انه يراى ان يسير التضخم الى الحد الذى يتدارك فيه أثره التمسك .

ثم يقال انه حتى لو اريد ضبط هذا التضخم ، فإنه سيفلت من كل ضبط ، ويضربون لذلك مثل المسانبا التى انتهت سياسة التضخم فيها بكارثة نقدية ، وان مثل هذا التضخم يحدث بنوع خاص بواسطة الاوراق النقدية الحكومية . ولكننا قد جزنا فى أمريكا هذه التجربة مرتين : الاولى سنة ١٨٦٥ ، والثانية اثناء الحرب . وقد استطعنا فى كليهما ان نوقف سيل التضخم ، بل وان نصل الى نوع من « التمسك » ،

ويقال أيضا ان كل رفع الائتمان بالطريقة النقدية هو عمل مصطنع ، نظراً لأن الائتمان يحددها قبل كل شىء قانون العرض والطلب . وهذا غير صحيح . فان أسعار القطن مثلا لا تتأثر فقط

٣ - التفاؤل والتشاؤم

وهل لهما أسباب تاريخية

بعض غرائب الخرافات عند الغربيين والشرقيين

أيام الأسبوع

ان فكرة التشاؤم من بعض ايام الاسبوع سائدة عند الامم الغربية ، ويعتقدون بعدم التوفيق ونجاح الاعمال فيه ، فيوم النحاس عند الفرنسيين هو يوم الاربعاء ، وعند الالمان يوم الاثنين ، وعند الانجليز يوم الثلاثاء ، حتى ان عدد الذين يركبون قطار المترو الذي يسر تحت الارض قليل جدا بالنسبة الى عدد الركاب في الايام الاخرى من الاسبوع ، ويعتبر الامير كيون يوم الجمعة من اسوأ ايام الاسبوع ، وبعضهم يعتقد ان اقبح الايام يوم الاربعاء ، وأغرب من هذا ان عالما امريكيا يدين هذه الفكرة ويؤيدها . وأحسن الايام عند الاميركيين هو يوم السبت فتجدهم يقيمون فيه حفلاتهم . وكان المغفور له السلطان حسين كامل يتشام يوم الاربعاء ، ولا يحب أن يقرر فيه قرارا ما . وما يروى عنه في هذا الصدد انه لما أراد أن يعين نفسه طبيا خاصا سأل الأطباء الذين كانوا يتولون معالجته عن اسم الطبيب الذي يشيرون عليه باختياره ، فذكروا له اسم الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية الآن فدعاه الى مقابله ، وبعد ما حدثه مليا أبلغه أنه يرغب في تعيينه طبيا خاصا له ، ثم صرفه بعد ما طلب منه أن يعود اليه في اليوم التالي ليصدر قرار تعيينه .

ولم يؤجل رحمه الله قرار التعيين الى الغد الا لأن المقابلة كانت يوم الاربعاء فلم يشأ أن يصدر القرار في ذلك اليوم ، وخصوصاً ان القرار كان لأمر متعلق بصحته .

وكان أهالي جزيرة مدغشقر حتى عهد قريب يقتلون الاطفال الذين يولدون في أيام الاسبوع المحسوبة شؤما . وكانوا يرمون جثثهم في البحر تبعثا .

ولم يبين أحد من الباحثين حتى الآن سبب التشاؤم من بعض ايام الاسبوع ، وربما يرجع هذا التشاؤم الى عقائد قديمة عند القدماء ، ثم انحطعت الثقافة بينهم وبين أسلافهم فلا يمكنهم التفسير على وجه سديد .

بعرض القطن وطلبه ، ذلك أن طلب النقود وعرضها ايضا عامل مهم ، فاذا قايمت قطنا بفضة ، وارتفع سعر القطن المقوم بالفضة ، فلا يمكن ان تنسب هذا الارتفاع في الثمن لأسباب تتعلق بالقطن وحده . ذلك أن القطن في هذه الحالة يرتفع بالنسبة للفضة ، وتنخفض الفضة بالنسبة للقطن ، والعرض والطلب كلاهما مهم . وكذا سعر كل سلعة يتأثر بعرض النقود وطلبها . ولا يمكن في الواقع أن يقوم عرض القطن وطلبه بالنقود دون أن نرجع الى قوة النقود في الشراء . وهذه القوة تمثل في كل ثمن وكل مساومة . بيد أن هذه الحقيقة تنسى دائما . فاذا حدث هبوط عام في أسعار الحاجات كما هو حادث منذ أعوام ، فإن الناس لا يفهمون السر في ذلك الا أنه يرجع الى وفرة الإنتاج . ولكن هذا الهبوط يرجع في الواقع الى قلة النقود أكثر مما يرجع الى وفرة الإنتاج .

ويقولون ايضا إن مثل هذا الاستقرار في الائتمان لا قيمة له بل هو ضار . والوقائع تثبت غير ذلك ، وفي رأيهم ان الاستقرار الحقيقي لا يمكن الا أن يكون بالنسبة للذهب ، وأنه يجب علينا أن نعود الى معيار الذهب بأسرع ما استطاع ، وهذا وهم . ذلك أننا اذا كنا على عيار الذهب ، فانا نعتبر أن معيار القديح يجب أن يكون هو الذهب وانا نستعود اليه . ولكن اذا كانت دولة أخرى تتبع معيار الذهب فانا نشكو من اضطراب القطع بين البلدين . وقد كان المستطاع حينما كانت المانيا وروسيا تجوز كل منهما عملية التضخم الكبرى ، ان ينشأ بينهما معيار ثابت للقطع ؛ ولكن ذلك لا يعني ثبات المارك او الروبل ، ولكن معناه انهما قد خفضا معا ، وكذلك لو قام بيننا وبين فرنسا مثلا معيار ثابت للقطع ، وبقينا معا على عيار الذهب ، فليس معنى ذلك أن الدولار او الفرنك ثابتان ؛ ولكن معناه انهما قد ارتفعا معا في الاعوام الاخيرة ، وما نريده هو تثبيت الفرنك والدولار ، او المارك والروبل ، بالنسبة للسلع والاشياء الحقيقية وبالنسبة لقوة الشراء التي تعبر عنها النقود .

لقد اتبعت امريكا سياسة الذهب ، ولكنها تركت معيار الذهب في الائتمان ، فكان من نتيجة ذلك أن وقف هبوط التجارة الامريكية وهبوط الائتمان

والرئيس روزفلت في ذلك سلطة هائلة ، فهو اذا قرر أن ينخفض الدولار الى نصف قيمته الاصلية كما هو محلول له ، فعنى ذلك أن الأربعة بلايين دولار من الذهب التي تملكها امريكا تصبح في الحال ثمانية بلايين اذا أوقفنا شراء الذهب من الخارج .